

مخطّط إحلال العاميّة عند الاستشراق

المنطلقات والأهداف والأثر

د. محمود كيشانه [*]

الملخص

لا شكّ في أنّ الاستشراق -منذ عقود بل قرون- يسعى للدعوة إلى العاميّة ومحاولة إحلالها محلّ اللغة العربيّة الفصحى، وقد بدأت بواكير هذه الدعوة على يد الاحتلال الغربيّ لبلاد الشرق -فيما أعلم-؛ ولذلك كان دعاة إحلالها هم بالأساس رجال الاحتلال في الشرق، وأحد أذرعتهم التي زرعتها بين الشعوب المحتلّة، وهذا ما يثبته الإنتاج الذي كتبه هؤلاء المستعمرون الذين حملوا صفة مستشرقين مثل: ولهم سبيتا، وسلدن ولمور، وغيرهما.

لكن من الأكيد أنّ مخطّط إحلال العاميّة كان ولا زال هدفاً مهمّاً للاستشراق في ثوبه القديم والحديث، وقد وضع هذا المخطّط بعناية، وبنى عليه المستشرقون المحدثون في النيل من اللغة العربيّة الفصحى؛ فاللغة العربيّة الفصحى هي لغة القرآن، ويعدّ القضاء عليها محاولة منهم للقضاء على الكتاب الذي نزل بهذه اللغة وهو القرآن الكريم. ما يعني في النهاية أنّ

[*]- باحث في الفلسفة، أستاذ محاضر بجامعة القاهرة - فرع الخرطوم.

الهدف الرئيس من تلك الدعوة هو هدف عقديّ أكثر من أي شيء آخر. ولا شكّ في أنّ لتلك الدعوة آثارها السيئة على اللغة العربيّة وفصاحتها وبلاغتها وأساليبها، إنّها في التحليل الأخير تعدّ قضاءً مبرماً على تلك اللغة الباسلة التي تواجه منذ القدم مثل هذه الدعوات، علماً بأنّها كلغة لا تضاهيها في أدواتها البلاغيّة والبيانيّة وأساليبها وتراكيبها أيّ لغة في العالم في الفصاحة والبيان. الكلمات المفتاحيّة: اللغة العربيّة، العاميّة، الفصحى، البلاغة العربيّة، الذوق اللغويّ.

مدخل

سوف يتناول هذا البحث مخطّط إحلال العاميّة، مع الكشف عمّا يقوم عليه من منطلقات أهمّها: وضع خطوات إجرائيّة شديدة الدهاء، استغلال الاستعمار في التمهيد للعاميّة، ادّعاء بكلاسيكيّة اللغة الفصحى، ادّعاء بقصور اللغة العربيّة الفصحى، الدعوة إلى اللغويّة الجغرافيّة، الدعوة للعاميّة على أنّها مواكبة للعصر، كلّ ذلك مع بيان الأهداف التي تنطوي عليها هذه المنطلقات، كما يتناول البحث أثر الدعوة لإحلال العاميّة على الفصاحة العربيّة.

وفي ضوء ذلك انتهج البحث نهج المنهج التحليليّ النقديّ الذي يحلّل المخطط الذي خطّه المستشرقون في إحلال اللغة العاميّة محلّ العربيّة الفصحى، ومواجهته بالنقد العلميّ الذي يهدمه من الأساس.

أولاً- المستشرقون الداعون لمخطّط إحلال العاميّة

لا شكّ في أنّ ولهم سببنا الذي عنون كتابه بعنوان: قواعد اللغة العربيّة العاميّة في مصر، كان من أولئك النفر الذين كان في دعوتهم الكثير من الشدّة التي قد تصل إلى حدّ العداة، فقد كان من أوائل الداعين إلى العاميّة والعمل الدائم للقضاء على العربيّة الفصحى، وقد قعدّ القواعد لذلك، بدليل كتابه المشار إليه.

في حين كان المستشرق دوفرين يسير في الاتجاه نفسه الذي سار فيه سلفه، فكتب تقريراً عام ١٣٠٢هـ الموافق ١٨٨٢م، دعا فيه إلى هجر اللغة العربيّة الفصحى وإحلال العاميّة المصريّة مكانها في بناء منهج التربية والتعليم والثقافة وغيرها^[١]. وقد عمد إلى تنفيذ هذا المخطّط بكلّ ما أوتى من قوّة، في إحلال اللغة العاميّة محلّ اللغة العربيّة الفصحى.

من أولئك المستشرقين المستشرق الإنجليزيّ سلدن ولمور^[٢] الذي كتب كتاباً بعنوان «العربيّة المحليّة في مصر» في سنة ١٩٠١، وقد كان الهدف الرئيس الذي يريده هذا المستشرق أنّ تغزو اللغة الإنجليزيّة مصر، بينما كانت العقبة الكؤود في سبيل الوصول إلى تحقيق هذا الهدف في مصر ومثيلاتها من دول العالم العربيّ هو تداولها للغة عربيّة فصحي يصعب بها الترقّي في مدارج العلوم^[٣].

إضافة إلى ذلك ثمة مستشرقون كثر عمدوا إلى إيقاد نار الخلافات اللغويّة والدعوات الصريحة إلى اللغة المحليّة الدارجة على حساب اللغة العربيّة الفصحى في العديد من الأقطار العربيّة، ومن هؤلاء على سبيل المثال لا الحصر:

إمانويل ماتسن صاحب كتاب «لغة بيروت العاميّة ١٩١١م».

لويس ما سينيون صاحب كتاب: «لهجة بغداد العاميّة ١٩١٢م».

بين صامويل صاحب كتاب «لغة مراكش العاميّة وقواعدها ١٩١٨م».

كوسن دور سبرسفال صاحب كتاب «قواعد العاميّة الشرقيّة والمغربيّة ١٩١٨م». وغيرها من الكتب^[٤].

[١]- أسامة مهملي، آليات المستشرقين لهدم اللغة العربيّة الفصحى، ص ٣٩.

[٢]- أحد قضاة محاكم الإنجليز في مصر.

[٣]- انظر: عبد الحكيم درقاوي، اللهجات المحلية.. هل تصلح للتدريس؟ على الرابط التالي:

https://www.arabiclanguageic.org/print_page.php?id=12385

[٤]- انظر: عبد الحكيم درقاوي المرجع السابق.

ثانياً- وضع خطوات إجرائية

يمكننا أن نقف عن واحد من مخططات هؤلاء المستشرقين؛ لنقف على الخطوات الإجرائية التي تم وضعها في سبيل إحلال العامية محل اللغة العربية الفصحى، وهو المستشرق ولهم سبيتا، في كتابه: قواعد اللغة العربية العامية في مصر، إذ يمكننا من خلال هذا الكتاب وما كتب عنه من الدارسين أن نؤكد على أن مخطظه كان يقوم على خمس مراحل رئيسة:

الأولى: اتهام اللغة الأخيرة بأنها لغة غازية جاءت لتقضي على القبطية عند دخول الإسلام مصر وإحلال الفصحى مكانها^[١].

الثانية: الإشعار بصعوبة اللغة الفصحى واتهام قواعدها بأنها صعبة، وكتابتها بأنها شاقة، حتى يكون له مسوغ في الدعوة إلى العامية.

الثالثة: الإعلاء من قيمة العامية، ومحاولة الإيهام بأهميتها كلغة أدب ولغة تحدث.

الرابعة: استنباط قواعد اللغة العامية، لتكون نواة للاستخدام في الأعمال الأدبية.

الخامسة: الادعاء بأن العامية لن تؤثر بحال على الشعائر الدينية، فلغة الصلاة والشعائر ستظل كما هي، ولن تتغير مطلقاً^[٢].

وهذه المراحل من الخطورة بمكان بحيث تقضي على اللغة الفصحى قضاءً مبرماً، لولا أنها لغة محفوظة من قبل الله تعالى كونها لغة القرآن؛ لأن هذا المخطط المحكم الذي خطه ولهم سبيتا أقرب إلى أن يكون مخططاً شيطانياً، فهو يكشف خلفه النوايا الشريرة الحقيقية لدولة الاحتلال، كما يكشف عن حقيقة الاستشراق وأهدافه المضمرة.

[١]- انظر: فاطمة هدى نجا، نور الإسلام وأباطيل خصومه، دار الإيمان، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م، ص ٢١٣.

[٢]- انظر: فاطمة هدى نجا، نور الإسلام وأباطيل خصومه، ص ٢١٣.

ثالثاً- الاستعمار والتمهيد للعاميّة

لا شكّ في أنّ الإحتلال الذي استولى على البلاد العربيّة اتّجه إلى إحداث فوارق بين الشعوب ولغتها، بهدف فصلها عن كتاب ربّها المحفوظة به، وبالنظر إلى الإحتلال الفرنسيّ للجزائر نجده الصورة المعبرّة عن محاولة النيل من العربيّة الفصحى وإبعاد الناس عنها وإدخال الفرنسيّة عليهم قصرًا، كلّ ذلك في اتّفاق تامّ مع الاستشراق، بيد أنّ ما نادى إليه الاستشراق نظريًّا حاول الاستعمار تطبيقه عمليًّا. لكن كان الرجوع إلى كتاب الله تعالى حفظًا ومدارسةً هو الحصن الحصين الذي تكسّرت عنده دعوات الاستشراق ومحاولات الإحتلال الدؤوبة النيل من اللغة العربيّة الفصحى.

وقد أدرك عدد من المفكّرين العرب خطورة الإحتلال على اللغة العربيّة، وأنّه كان معوّلاً من معاول الاستشراق، من أمثال مصطفى صادق الرافعي الذي يقول: «أمّا اللغة؛ فهي صورة وجود الأُمّة بأفكارها ومعانيها وحقائق نفوسها، وجودًا متميِّزًا قائمًا بخصائصها، تتحد بها الأُمّة في صور التفكير، وأساليب أخذ المعنى من المادّة، والدقّة في تركيب اللغة. إذا كانت لغة الأُمّة هي الهدف الأوّل للمستعمرين، فلن يتحوّل الشعب أوّل ما يتحوّل إلّا من لغته، فليس كاللغة نسب للعاطفة والفكر، حتّى أنّ أبناء الأب الواحد لو اختلفت ألسنتهم نشأ منهم ناشئ على لغة ونشأ الثاني على أخرى والثالث على لغة ثالثة، لكانوا في العاطفة كأبناء ثلاثة آباء»^[١].

لكن على الرغم من وجود هؤلاء المفكّرين المدافعين عن العربيّة، فإنّنا نجد عددًا آخر لم يكونوا على المستوى المأمول من الدفاع عن العربيّة، بل إنهم سايروا الإحتلال وكذلك الاستشراق من موقفها من العربيّة الفصحى عمدًا أم جهلاً، ومن هؤلاء أحمد لطفى السيّد الذي كان يؤيّد الدعوة للعاميّة وإحلالها محلّ اللغة العربيّة الفصحى. لكن موقفه لم يعجب أصحاب الموقف الأوّل، فهذا الرافعي

[١]- مصطفى صادق الرافعي، وحي القلم، بيروت، الطبعة الثالثة، الجزء ٣، ص ٣٢.

ينتقده وغيره، قائلاً: «إنّ في العربيّة سرّاً خالداً هو هذا القرآن المبيّن الذي يجب أن يُؤدّى على وجهه الصحيح، وإلا لزاعت الكلمة عن مؤدّاها. فكيفما قلبت اللغة العربيّة وجدتها الصفة الثابتة التي لا تزول بزوال الجنسيّة وانسلاخ الأُمَّة عن تاريخها»^[١].

ومن هؤلاء المدافعين عن اللغة العربيّة الفصحى ضدّ كلّ دعوات إحلال العاميّة محلّها المفكّر عمر فروخ الذي عدّ اللغة -إضافة إلى كونها أداة التفاهم- الجامع الموحد للقوميّة بأوسع معانيها والسياج للأُمَّة والصلة بين ماضيها وحاضرها، وطريق مستقبلها وعنوان ثقافتها، «فإذا كانت الأُمَّة قديمة اللُحمة في التاريخ، واضحة النسب في المجد، كانت أحرص على ماضي لغتها، لأنّها لا تريد أن تفرّط بشيء من تاريخها، فإنّ الأُمَّة إذا بدأت تنسى تاريخها سهل على الحوادث أن توزّعها بين الأمم المختلفة الطامعة بها، أو الطاغية عليها من كلّ جانب»^[٢].

فالتخلي عن اللغة مظهر من مظاهر التخلي عن الأُمَّة والوطن، وبفقدتها يسهل للاحتلال والاستشراق التحكم في مقدراتها ومصيرها، فما ذلّت لغة شعب إلاّ ذلّ، ومن هذا يفرض الأجنبيّ المستعمر لغته فرضاً على الأُمَّة المستعمرة، ويركبهم بها ويشعرهم بعظمته فيها. وليس في العالم أُمَّة عزيزة الجانب تقدّم لغة غيرها على لغة نفسها، وإجلال الماضي في كلّ شعب تاريخه هو الوسيلة الروحيّة التي يستوحي بها الشعب أبطاله^[٣].

رابعاً- الادّعاء بكلاسيكيّة اللغة الفصحى

يمكن القول إنّ ثمة مسألة مهمّة في هذه القضية يجب الالتفات إليها، وهي أنّ المستشرقين دأبوا على النظر إلى العربيّة الفصحى على أنّها لغة كلاسيكيّة من

[١]- أنور الجندي، الفصحى لغة القرآن، لبنان - بيروت، دار الكتاب اللبناني، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م، ص ١٨٧.

[٢]- عمر فروخ، القومية الفصحى، بيروت، دار العلم للملايين، الطبعة الأولى، ١٩٦١م، ص ٩٧.

[٣]- الرافي، وحي القلم، راجعه واعتنى به درويش الجويدي، لبنان || بيروت، المكتبة العصريّة، بدون، ص ٢٩-٣٢.

الماضي، بل هي لا تعدو في نظرهم أكثر من كونها لغة زائلة كاللاتينية واليونانية^[١] وغيرهما من اللغات القديمة، والتي تلاشت مع الزمن، فالنظر إلى اللغة الفصحى على أنّها لغة كلاسيكية من هذا النوع أمر أساسي في جدول أعمال المستشرقين للقضاء على العلاقة المتينة بين القرآن والفصحى.

لكن ماذا يعني مفهوم الكلاسيكية عند المستشرقين؟ يمكن القول إنّ مفهوم «الكلاسيكية عند المستشرقين مرتبط بالقدم، وأمّا مفهوم المعاصرة، فمرتبط بالحدّثة. وتاريخ اللغات الأوروبية يعرف هذين المفهومين، وما يترتب على كلّ منهما من تغيير واسع بين ماضي اللغة وحاضرها في جميع جوانبها»^[٢]، ومن ثمّ عمدوا في سبيل الحدّثة إلى القضاء على كلّ مظهر من مظاهر القدم وعدّوه غير صالح للمعاصرة، ومن ثمّ عمدوا أيضًا إلى البحث عن كلّ ما هو جديد، وإن كان غير نافع، وبما أنّ العاميّة كانت أحدث من الفصحى، فقد عدّوها لغة المرحلة أو اللغة المرادة التي تتماشى مع المعاصرة والحدّثة.

ومن ثمّ فهم ينظرون إلى «تاريخ اللغة، أيّ لغة، على أنّه سلسلة من المراحل المتباعدة تاريخيًا، حتّى يُصبح الفرق واسعًا بين ماضي اللغة وحاضرها، ويشمل الاتّساع في الفروق بين المراحل اللغوية جميع الجوانب اللغوية من نحو وصرف و صوت ومعنى»^[٣].

إنّ هؤلاء المستشرقين اعتمدوا في استنباطهم لمفهوم الكلاسيكية في اللغة وخصائصه على نظرتهم للاتينية أو للغاتهم القديمة التي بينها وبين لغاتهم الحديثة أو شاج مقطوعة، وليس ثمة مشكلة في تلك النظرة، وإنّما تطلّ المشكلة برأسها حينها يجعلون مفهوم الكلاسيكية مقياسًا معياريًا صالحًا لأن تخضع له اللغات

[١]- انظر: إسماعيل أحمد عميرة، المستشرقون والمناهج اللغوية، ص ٨٩.

[٢]- إسماعيل عميرة، بحوث في الاستشراق واللغة مؤسّسة الرسالة - دار البشير، ط أولى ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م، ص ٣٢٩.

[٣]- إسماعيل عميرة، بحوث في الاستشراق واللغة مؤسّسة الرسالة - دار البشير، ط أولى ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م، ص ٣٢٨.

كلها؛ وهذا - لا شك - يُمثل بعداً عن المنهج العلميّ السديد الذي لا بدّ فيه من مراعاة تميّز بعض اللغات وتفردّها عن غيرها^[١].

إنّ هذا الأمر يقودنا إلى حقيقة مهمّة، وهي وجود تباعد كبير بين القائلين باللغة العاميّة واللغة العربيّة الفصحى، وهو تباعد ناتج عن طبيعة فهم العلاقة بين اللغة والدين، فالفريق الأوّل الذي يقوده المستشرقون لا يقيم وزناً لوجود علاقة متينة بين اللغة الفصحى والدين، ومن ثمّ فقد عدّها هؤلاء مجرد لغة ينطبق عليها ما ينطبق على اللغات القديمة الدارسة، في حين نظر لها الفريق الثاني المتحصّن بالفصحى لغة القرآن على أنّها في علاقتها بالدين بمثابة صنوين، يقول أحد الباحثين: «فصلة الدين باللغة عند دعاة العاميّة من المستشرقين والنصارى العرب لا تختلف عن صلة التجارة والحرب والسياسة بها؛ ولذلك تراهم يعتبرون التحوّل عن الفصحى إلى العاميّة أمراً طبيعياً، في حين يراه دعاة الفصحى يعني الهلاك والفناء والاندثار؛ لأنّ صلة الدين الإسلاميّ عندهم - وعندي - ليست بأقلّ درجة من صلة الروح بالجسد، وترى أنصار الفصحى يكتبون في هذا الشأن وكأثمّ في المحراب يصلّون صلاة المودّع، أمّا كتّاب الغرب وأشياعهم، فلا يعيرون صلة الدين باللغة أهميّة أكبر، فإنّ أمرهم يختلف تماماً، فيما يكتبون»^[٢]، هذا يعني أنّ اللغة العربيّة الفصحى لها أبعاد كثيرة أكثر من كونها مجرد لغة للتخاطب والتواصل، وأهمّ هذه الأبعاد على الإطلاق البعد الدينيّ، المتمثّل في الارتباط الوثيق بين الرسالة المحمّديّة ولغة القرآن الكريم.

خامساً- الادّعاء بقصور اللغة العربيّة الفصحى

لا شكّ في أنّ قضية الادّعاء بقصور اللغة العربيّة الفصحى هو ادّعاء ظهر مع ظهور الاستشراق ذاته، فقد كان يُنظر إليها على أنّها العقبة الكؤود في اتجاه

[١]- انظر: عصام فاروق، موقف المستشرقين من العربيّة الكلاسيكيّة، مقال منشور بموقع الألوكة، بتاريخ ٣١ / ٨ / ٢٠١٦م، على الرابط التالي: <https://www.alukah.net/culture/0/106976>

[٢]- عبد الله أحمد خليل إسماعيل، قراءة جديدة في قضية الدعوة إلى العاميّة، مجلّة الجامعة الإسلاميّة، المجلد الخامس - العدد الثاني، ١٩٩٧م، ص ٧٧-٧٨.

فرض هيمنتهم وسيطرتهم لغويًا وفكريًا وعلى الأصعدة كافة. ويظهر هذا الاتّهام جليًا عند المستشرق وليم بولك^[١] على سبيل المثال، الذي قال في مقدّمة كتاب ياروسلاف ستتكيفتش^[٢] العربيّة الفصحى الحديثة: «أليست اللغة قبل كلّ شيء مجرد وسيلة اتّصال، ومن ثمّ تقوم بصورة أساسيّة في ضوء الجوانب العمليّة؟ وإذا ما وجدت وسيلة أفضل متوفّرة ألاّ ينبغي اتّخاذها؟ أيمن أن تكون ثمّة مزيّة حقيقيّة في المحافظة على لغات لا تفي بما يطلب منها؟ لغات هُجرت منذ أمدٍ أو في طريقها إلى أن تُهجّر؟»^[٣] كما يظهر عند المستشرق كارل فولرس^[٤] الذي ندّد في مقدّمة كتابه: اللهجة العربيّة الحديثة في مصر بالعربيّة الفصحى متهمًا إيّاها بالجمود، وبأنّها تسير على منوال اللاتينيّة واليونانيّة وسائر اللغات القديمة التي اندثرت مع الزمن، وواصفًا لها بأنّ العلاقة بينها وبين العاميّة كالعلاقة بين اللاتينيّة الكلاسيكيّة القديمة واللغة الإيطاليّة^[٥].

لكن المتخصّصين في دراسة اللغات لم يعجبهم هذا الأمر، بل لقد انتقد الدارسون الربط بين اللغة العربيّة واللغات الدارسة، مستندين في ذلك إلى أنّ اللغة العربيّة تختلف عن سائر اللغات الأخرى في أصولها وتاريخها وحياتها، فالعربيّة حتّى اليوم لا تزال قائمةً على أسسها المتينة، وأعمدتها الصلبة، لم تُصبها الهزات التي أصابت اللغات الأخرى، بدليل أنّ النصوص التي بنى عليها الدارسون أبحاثهم وملاحظاتهم وخرجوا منها إلى القواعد والقوانين لا تزال

[١]- مستشرق أمريكيّ، ولد في عام ١٩٢٩م، عمل صحفيًا ودبلوماسيًا وباحثًا في المنطقة العربيّة، أنشأ مركزًا لدراسات الشرق الأوسط وكان مديرًا له، وعمل رئيسًا لمعهد ستيفنسون أدلاي للشؤون الدوليّة، ومن مؤلّفاته كتاب: كيف نفهم العراق؟

[٢]- مستشرق أمريكيّ يعمل أستاذًا في الأدب العربيّ بقسم اللغات وحضارات «الشرق الأدنى» في جامعة شيكاغو. باحث في قسم الدراسات العربيّة والإسلاميّة، بجامعة جورج تاون في العاصمة الأمريكيّة واشنطن، وحاصل على الدكتوراه في الأدب العربيّ عام ١٩٦٢ من جامعة هارفارد.

[٣]- ستتكيفتش، العربيّة الفصحى الحديثة (بحوث في تطور الألفاظ والأساليب)، ترجمة: محمّد حسن عبد العزيز ١٩٨٥م، ص ١٨-١٩.

[٤]- مستشرق ألمانيّ (١٨٥٧-١٩٠٩م)، وتولّى إدارة المكتبة الخديويّة بالقاهرة، عمل أستاذًا بمدرسة الفلسفة في جامعة فيينا.

[٥]- انظر: نفوسة زكريا سعيد، تاريخ الدعوة إلى العاميّة وآثارها في مصر، الطبعة الأولى، ١٣٨٣هـ / ١٩٦٤م، ص ٢٥.

معيناً لا ينضب، ولا تزال القيم التي تُعدُّ معايير الفصاحة والبيان الناصع للشعراء والخطباء والكتّاب والمؤلفين هي هي [١].

ويمكن القول بكل تأكيد إلى أن ما ثبت بالنسبة للعربية لم يثبت لغيرها من اللغات؛ لأنَّ العربية تناسلت تناسلاً طبعياً، واحتفظت بأصالتها، وأصولها التركيبية والدلالية والصوتية والبنائية منذ أقدم عصورها فيما تناقلته الأجيال العربية من نصوصها الأدبية.. في حين فقدت اللغات الأوروبية هذه الخاصية، فانبتت أصولها، وابتعدت عن أمها اللاتينية التي أصبحت في عداد اللغات الميتة.. ومن هذا المنفذ دخل البيويون ينظرون إلى اللغة على أنَّها الموجودة بين أيدينا، لا نعرف لها أصلاً، ولا ننظر في تراثيتها، ولا نقارن بينها وبين ما كانت عليه، وإنَّنا ينظرون إليها نظرة (آنية شمولية) [٢].

إنَّ نظرة المستشرقين للغة العربية ليست منصفة؛ كونها تنبني على النظر لها على أنَّها لغة فحسب، دون النظر في أصولها أو مراحلها التاريخية، ومن ثمَّ عندما وجدوا أنَّ العامية هي لغة منتشرة ظنوا أنَّها هي الأمر الواقع، وأنَّ غيرها غير موجود، أو شيء دارس تعافاه الزمن وأتى عليه ومنبر عن الأصل، مع أنَّ واقع الحال يقول إنَّها موجودة وبقوة، ولم تمرَّ بمرحلة الانفصال عن الأصل كما يشيع المستشرقون وأربابهم.

فاللغة العربية الفصحى لم تواجه تلك الكوارث والعقبات التي واجهتها اللغات الدارسة كاللاتينية وغيرها، وإنَّما وقفت صامدة لم تستطع أن تنال منها واحدة، بدليل أنَّها تحتلُّ الصدارة في البلاغة والفصاحة والبيان، بقواعدها الرصينة ووسائلها وتعابيرها الجذابة. فهل يا ترى حصل للعربية هذا الابتار عن الأصل، حتَّى نضطر إلى تطبيق المنهج من جديد لدراستها ووضع قواعدها وفقاً

[١]- انظر: عصام فاروق، مرجع سابق، وانظر رشيد عبد الحميد العبيدي، البحث اللغوي وصلته بالبنوية في اللسانيات، مجلة الآداب بالجامعة المستنصرية - بغداد، العدد الثاني عشر، ١٩٨٥م، ص ٥٦-٥٧.

[٢]- انظر: عصام فاروق، مرجع سابق، وانظر: رشيد عبد الحميد العبيدي، البحث اللغوي وصلته بالبنوية في اللسانيات، مجلة الآداب بالجامعة المستنصرية - بغداد، العدد الثاني عشر، ١٩٨٥م، ص ٥٦-٥٧.

لمتطلّبات مرحلتها؟! وما أظننا لو طبّقنا المنهج البنيويّ في دراسة نصوص العربيّة الصحيحة خارجين بأكثر مما خرج به النحويّون العرب من أحكام وقواعد^[١].

سادساً- الفصحى واللغويّة الجغرافيّة

تقوم اللغويّة الجغرافيّة على أساس تعظيم دور اللهجات المحليّة وعدّها لغة يُحكّم عليها بالصواب، ولا تخضع لمقاييس الخطأ والصواب، فقد صارت صحيحة بمجرد أن يتحدّث بها الناس ويفهمون بعضهم بعضاً من خلالها. حيث إنّ «كلّ ما يقوله أغليّة الناس ويقبلون به كلاماً سليماً بغض النظر عن اللغة المكتوبة التي تستعمل في الأدب وخلافه. فلم يعد هناك معيار للصواب والخطأ مفروض على أفراد المجتمع، بل أصبح كلّ ما يقوله مجتمع معيّن يعدّ لغةً سليمةً لا غبار عليها، وتستحقّ التسجيل في كتب القواعد، ولم يستبعدوا من ذلك إلاّ كلام السوق، وأولئك الذين يتكلّمون لهجاتٍ محليّةً خاصّةً بأفراد جماعةٍ معيّنة، أو حيّ معيّن أو مهنةٍ معيّنة، وحتىّ هذه - إن وجدت - فلها الدراسات الخاصّة بها»^[٢].

هذا يعني أنّ المستشرقين أرادوا أن يجعلوا من اللغويّة الجغرافيّة مقياساً للصواب أو الخطأ اللغويّ، بمعنى أنّ أيّ لهجة يتحدّث بها الناس في منطقة معيّنة، فإنّها لهجة صحيحة، ولا غبار عليها ما دامت وسيلة الاتّصال والتواصل بينهم، وهذا - لا شكّ - يقود إلى نوع من الفوضى اللغويّة، ويقود في التحليل الأخير إلى هدم اللغات الأصليّة، ومنها اللغة العربيّة الفصحى بالتأكيد.

ويعدّ المستشرق الألمانيّ برجشتراسر أوّل من قام بدراسة من هذا النوع، حيث كتب دراسة لغويّة جغرافيّة عن لهجات أهل الشام تحت عنوان: الأطلس اللغويّ لسوريا وفلسطين سنة ١٩١٥ م^[٣]. ثمّ توالى الدراسات اللغويّة الجغرافيّة بعدها،

[١]- انظر: عصام فاروق، مرجع سابق، وانظر: رشيد عبد الحميد العبيدي، البحث اللغويّ وصلته بالبنيويّة في اللسانيّات، مجلّة الآداب بالجامعة المستنصريّة - بغداد، العدد الثاني عشر، ١٩٨٥ م، ص ٥٦-٥٧.

[٢]- نايف خرما، أضواء على الدراسات اللغويّة المعاصرة، الكويت، المجلس الوطنيّ للثقافة والفنون والآداب عالم المعرفة، سبتمبر، ١٩٧٨ م، ص ٨٩.

[٣]- مستشرق ألمانيّ (١٨٨٦-١٩٣٣)، عُني بدراسة اللغات السامية بعامّة والنحو العربيّ خاصّةً، وكذلك اللهجات العربيّة والقراءات القرآنيّة، كما أنّه له بصمته في كتاب تاريخ القرآن لنولدكه.

انتهى بمجموعة من الأطالس اللغوية^[١]. ولقد كانت مسألة الاهتمام بإصدار أطالس عن لهجات الشام ومصر والمغرب من قبل المستشرقين محاولة منهم لاصطناع المناهج نفسها والمواقف ذاتها المتبعة تجاه لغاتهم القديمة خاصة اللاتينية واليونانية القديمة، «في هذا ما يدلّ على الاتّصال والتزامن الوثيقين بين ما يُطبّق على اللغات الأوروبية والشرقيّة، وقد انعكس الاتجاه العامّ للبحث في اللهجات الأوروبية على دراسات المستشرقين، فقد أخذوا يُولون اللهجات العربيّة الحديثة عناية خاصّة... وقد بلغ من شدّة اهتمام المستشرقين باللهجات الدارجة أنّ عدّوها اللغات الجديرة بالدراسة دون الفصحى، فقد ذهب بعضهم إلى إنكار أن تكون الفصحى لغة حيّة، قياساً على واقع اللغتين اليونانية واللاتينية»^[٢].

هذا التأثير الكبير بالفكر اللغويّ الغربيّ كان له أثره في دراسة المستشرقين للغة العاميّة واللهجات المحليّة على حساب اللغة العربيّة، الأمر الذي قادهم إلى المناداة بإحلال اللغة العاميّة محلّ اللغة العربيّة الفصحى. وهذا فيه خطأ كبير؛ لأنّه نقل ما في البيئة الغربيّة إلى البيئة العربيّة، محاولاً تطبيقه عليها، مع أنّ الواقع غير الواقع والخصائص اللغوية غير الخصائص اللغوية، وطبيعة اللغة هنا غير اللغة هناك، فالمستشرقون حاولوا نقل التجربة اللغوية في واقعهم قصرًا إلى الواقع اللغويّ العربيّ، غير مدرّكين أو لنقل غير مهتمّين بالفوارق بينها.

سابعاً- هل التطوّر اللغوي يفضي إلى العاميّة؟!

يمكن القول إنّ المستشرقين تحت مظلة الادّعاء بالتطوّر اللغويّ يحاولون تشويه اللغة العربيّة الفصحى لغة القرآن؛ فهم يستندون إلى المنهج الوصفيّ في دراسة اللغة العربيّة - وهو المنهج ذاته الذي يستخدمونه حيال لغاتهم -، تاركين دراستها من جانب المنهج التاريخيّ، ومن ثمّ فإنّ أيّ انحراف صرفيّ أو نحويّ أو دلاليّ تجاه العربيّة الفصحى لا ينظر إليه المستشرقون على أنّه انحراف، بل هو في

[١]- انظر: إسماعيل أحمد عمارة، المستشرقون والمناهج اللغوية، ص ١١٠-١١١.

[٢]- انظر: إسماعيل أحمد عمارة، المرجع السابق، ص ١١٠-١١١.

نظرهم من قبيل التطوّر اللغويّ، ومن ثمّ فلا معيارية ولا قياس.

ولكن السؤال: إلام تقود هذه اللامعيارية؟! إنّه ممّا لا شكّ فيه أنّ اللامعيارية التي يعمد إليها المستشرقون صرفياً ونحوياً ودلالياً تقود إلى نوع من الفوضى اللغوية التي تصبح معها اللغة الفصحى نهباً لكلّ وارد يعبت فيها كيفما يشاء بدعوى التطوّر اللغويّ وطرائق الاستعمالات اللغوية الجديدة. ومن ثمّ فلا التزام بقواعد نحويّة، أو قوالب صرفيّة، أو أساليب دلاليّة، فالأمر مشاع، ومن هنا تضيع اللغة الفصحى، كمحاولة حثيثة للقضاء على الكتاب الذي نزل بها.

قد يكون من المقبول أن يذهب المستشرقون إلى وجود ألفاظ معرّبة تدخل على اللغة العربيّة وتمضممها، فيكون ذلك صورة من صور اتّساع الألفاظ وملمّحاً من ملامح تطوّرهما ومواكبتها للألفاظ الجديدة الوافدة، لكن من غير المقبول مطلقاً أن ينحصر التطوّر عند المستشرقين في محاولات الاعتداء على القواعد النحويّة والصرفيّة والأساليب الدلاليّة، بدعوى اللغة العربيّة الحديثة أو المعاصرة.

بيد أنّ الأمر الذي لا يفهمه المستشرقون هو أنّ تطوّر اللغة العربيّة وهضمها للألفاظ الوافدة وإخضاعها لقواعدها النحويّة وقوالبها الصرفيّة هو ما يؤرّق هؤلاء المستشرقين، فهي لغة متجدّدة دون أن تفرط في مقوماتها وخصائصها القديمة، وهذا ما يمثّل أكبر ردّ على هؤلاء المستشرقين، وعلى ضعف موقفهم من محاولات إحلال اللغة العاميّة مكانها.

ثامناً- هل تعني العاميّة مواكبة العصر؟!

ومن جانب آخر لنا تساؤل مؤداه: إذا كان المستشرقون يلحّون على إحلال العاميّة محلّ العربيّة الفصحى، فهل تحقّق لهم العاميّة مطلبهم المزعوم بمواكبة العصر؟! بالطبع لا، لن تحقّق لهم العاميّة ذلك، إذن فما الهدف من وراء حملاتهم المتواصلة؟! الهدف يكمن في القضاء على الرابطة التي تربط المسلمين في الوطن العربيّ بعد الدين وهو رابطة اللغة، فالقضيّة ليست قضيّة الانتقال إلى لغة جديدة

بغية تحقيق التقدّم العلمي والحضاري؛ لأنّ العربيّة الفصحى لغة علم وحضارة لا شكّ في ذلك، بدليل أنّها كانت لغة العلم في العصور الوسطى، تلك العصور التي كانت حالكة السواد على الغرب، فهي لديها من الخصائص على المستوى الصرفي والنحوي والدلالي ما يمكنها من مسايرة العصر، بدليل كميّة المصطلحات العلميّة وخاصّة الطبيّة منها التي هضمتها وأخضعتها لاشتقاقاتها دون أن يكون في ذلك نوع من الجمود أو التأخر العلميّ - وإنّما القضية قضية القضاء على الرابطة اللغويّة التي توحد بينهم وعلى الدين الذي يجمعهم.

لكنّ الاستشراق الذي هاجم اللغة، وحاول النفاذ إلى الدين من خلالها أسدى خدمة غير مقصودة إلى العربيّة الفصحى ذاتها؛ إذ أنشأت المجمع اللغوية العربيّة في العديد من الأقطار العربيّة كمصر وسوريا والعراق والأردن، وانطلقت تدافع عن لغة القرآن، وتذبّ عنها، وتستخدم مرونة اللغة الفصحى في هضم المصطلحات والألفاظ الوافدة وتخضعها لقوانينها النحويّة واشتقاقاتها الصرفيّة ودلالاتها الأسلوبية.

ليس هذا فحسب، بل إنّ هجمات المستشرقين على العربيّة الفصحى والمطالبة بإحلال العاميّة مكانها أثمرت حالة من الاستفاقة على أهميّة لغتنا؛ إذ أدرك العرب أنّ لغتهم الحصن الثاني بعد الدين، وأنّه لا يمكن التنازل عنها مثلما لا يمكن التنازل عنه، فرغم تعدّد لهجات الأقطار العربيّة، إلّا أنّ ما يجمعهم هو العربيّة الفصحى التي يلجأون إليها ليفهم كلّ منهم الآخر، ويتواصل معه، ولو تحقّق للاستشراق مراده من العاميّة لصار لكلّ قطر لهجته العاميّة، وحينها لا يفهم المصريّ لغة العراقيّ، ولا السودانيّ لغة الأردنيّ، ولا التونسيّ لغة المغربيّ، وهكذا تضيع العربيّة الفصحى بإحلال اللهجات العاميّة محلّها.

تاسعاً- أثر دعوة الاستشراق للعاميّة في قضية الفصاحة العربية

تعدّ قضية البلاغة من أقوى الانتقادات التي توجّه إلى اللغة العاميّة، فاللغة العاميّة التي أرادها المستشرقون تقضي على بلاغة الفصحى العربية كليّة، إنّ البلاغة تعني مطابقة الكلام لمقتضى الحال، وهذا يعني أنّ لها أساساً متيناً نفتقده لا محالة في العاميّة التي تتعدّد بتعدّد الأقطار؛ إذ هناك العاميّة المصريّة والعاميّة المغربيّة وغيرها من اللهجات العاميّة الدارجة في كلّ قطر من أقطارنا العربيّة، ومن ثمّ فإنّنا لا نستطيع المقارنة بين الفصحى والعاميّة من حيث البلاغة؛ لأنّها ستكون حينها مقارنة ظالمة بين لغة تمتلك كلّ الأدوات البلاغية وأخرى تفتقر افتقاراً شديداً لها. ولقد كان النيل من البلاغة العربيّة هدفاً رئيساً للمستشرقين وأتباعهم في الشرق، حتّى أنّ الحرب عليها كانت معلنة وتتسم بالضراوة، فقد دعا بعض إلى قتل الفصاحة وتجاهل البلاغة بزعم أنّنا أصابنا من جرّائها شرّ كثير^[١].

لكنّنا نؤيّد ما ذهب إليه أحد الباحثين من أنّ تلك الدعوى كانت «صحيحة علت حين أخذت الشعوبيّة تفرّغ طبولها في الستينات، ولكنّها لم تلبث أن خفتت وعجزت عن المتابعة؛ لأنّ تيار البيان العربيّ كان أكبر منها، وقد غاب عن هؤلاء حقيقة أصيلة هي أنّ الإفصاح منهج واضح من مناهج اللغة العربيّة في أدبها الذي يعرف لها من العصر الجاهليّ حتّى هذا العصر، وأنّ الشيء الذي لا يمكن أن يمتدّ إليه جموح المجدّدين هو تلك الميزة التي لا تفارق اللغة وبيانها، وهي الإفصاح الكاشف لكلّ ما يختبئ في الفكرة من دقيق المعاني وخفيّها»^[٢].

ثمّ يؤكّد الأمر بقوله: «إذ لا سبيل أن يتولّى أدب الغموض الذي برعوا في تحديثه شيئاً من ذلك، لأنّه يعتمد غالباً على الإحالة في البيان على أشياء مجهولة

[١]- انظر: محمد عبد العليم دسوقي، موروثنا البلاغيّ والأسلوبية الحديثة.. دراس وموازنة، القاهرة، طباعة ونشر دار اليسر، دون تاريخ، ص ٥-٦.

[٢]- انظر: محمد عبد العليم دسوقي، موروثنا البلاغيّ والأسلوبية الحديثة.. دراس وموازنة، ص ٦.

تحتاج هي نفسها إلى شرح وإفصاح، والدقيق الخفي - كما هو معلوم - لا يفسره غموض أو إخفاء، واللغة العربية من أدق اللغات وأبرعها في استخدام كل ما يحرك النفس ويهيج الخاطر، ولها في الإيجاء المفصح مسالك يدركها من درس أسلوبها البلاغي.. الأمر الذي يجعلنا نقرر أن الإفصاح روح اللغة وجوهرها مهما دق المعنى أو بعد^[١].

فمحاولة القضاء على اللغة الفصحى تنسحب بالتبعية على البلاغة العربية التي تعدّ من أخصّ خصائص اللغة العربية الفصحى كالإعراب، كلّ ذلك يهدف القضاء على القرآن الكريم، الذي جاء بلسان عربيّ مبين، وقد فطن إلى هذه القضية أنور الجندي الذي يقول: «إنّ القضاء على القرآن، مصدر الإسلام وقانونه الإسلاميّ، يتطلّب القضاء على اللغة الفصحى، ولما كان التبشير والنفوذ الاستعماريّ لا يستطيعان أن يكشفنا هذه الحقيقة صراحة، فإنّه قد أخفاها وراء كلّ خطوة اتخذها بشأن الدعوة إلى العاميّة أو مهاجمة العربية واقتناصها أو الدعوة إلى الكتابة بالحروف اللاتينية»^[٢].

ومّا لا شكّ فيه أنّ البلاغة العربية كانت صعبة المراس على منتقديها؛ إذ لم يستطيعوا النيل منها مثلما حاولوا النيل من غيرها من علوم العربية والعلوم الإسلاميّة؛ لأنهم وجدوها جدارًا شامخًا لا يستطيع تسلّقه؛ فلم يستطيعوا أن يطاولوها كبنيان لا علم لهم به؛ لأنّ العالم بمسالكها ودروبها لا يكون إلاّ عربيًّا فصيحًا حتى يستكشف أسرارها وينال من معينها. إذ يمكن القول إنّ «بلاغة القرآن التي أعيّت خصوم الإسلام في الحاضر عن أن ينالوا منها على نحو ما أعيّتهم فيما مضى، يرجع جانب كبير منها إلى ما تضمّنته من وجود ظواهر في تراكيب جمل التنزيل وسياقات آياته يتمّ بموجبها مراعاة مقتضى الأحوال على أكمل وجه، كما تستوجب - في عالم البشر - وجود ملكة لا تتحقّق إلاّ إذا كان

[١]- انظر: محمد عبد العليم دسوقي، موروثنا البلاغيّ والأسلوبية الحديثة.. دراس وموازنة، ص ٦.

[٢]- موسوعة أ. الجندي (محاولة لبناء منهج إسلامي متكامل)، القاهرة، دار الأنصار للطبع والنشر، مطبعة التقدم، دون تاريخ، ٥ / ١٠٨، ١٠٩.

المعبر عن المقصود بلفظ فصيح فصيحاً»^[١].

ومن ثمّ فإنّ القول باستبدال العاميّة بالفصحى ستظهر أوّل آثاره السلبية في فهم بلاغة القرآن الكريم وجمال تراكيبه وتناسق جملة. نحن نفهم أن يهدف الاستشراق لذلك تحقيقاً لأهداف هو يرتضيها ويدعو إليها، لكننا لا نفهم أن يتابع بعض بني جلدتنا الاستشراق والمستشرقين في ذلك غير آبهين بخطورة ترديد مثل تلك الترهات. ولو كان المستشرقون على علم بدروب العربية البلاغية ومسالكها الجمالية ربها ما اتخذوا للفصحى بديلاً.

إنّ الفصاحة هي الركن الركين الذي تستند إليه البلاغة العربية، فلا بلاغة دون إفصاح، ومن هنا نفهم هجمة المستشرقين على اللغة العربية الفصحى، فاللغة العربية بفصاحتها قادرة على إبراز المعاني الدقيقة والدلالات الكامنة خلف النصّ، والتي لا يدرکها إلّا من امتلك أدوات الفصاحة والبلاغة والبيان. وقد أشارت إلى هذه القضية بنت الشاطي؛ حيث قالت: «إنّ اللغة العربية بالنسبة للمستشرقين لغة أجنبية عنهم، ومهما أتقنوها وأجادوا تعلّمها هم يعجزون عن تذوّق بعض أساليبها، ويحوّل تركيبهم الاجتماعيّ وتكوينهم الحضاريّ دون النفاذ إلى ما وراء الكلمات والحروف من شفافية وحسن وأسرار مبثوثة، وهذا أوقع بعضهم في أخطاء دفعتهم إلى إصدار أحكام مجحفة سجّلوها ظلمًا على بعض مفاهيم الإسلام»^[٢]، لكن هذا إذا افترضنا فيهم حسن النية، أمّا إذا افترضنا سوء النية، فإننا نقول إنّ موقفهم من اللغة الفصحى كان هدفه النيل من اللغة في القرآن الكريم.

لكنّ ما لا يدرکه هؤلاء المستشرقون، ولعلّهم يدرکونه، أنّ فروع اللغة العربية وثيقة الصلة ببعضها، وأنّه إذا همّشنا جانبًا منها، فإنّ ذلك يقضي على ميزة الفصاحة أو الإفصاح الذي تميّز به، هذا يعني أنّ اتّهام المستشرقين للنحو العربيّ بالصعوبة

[١]- انظر: محمد عبد العليم دسوقي، مرجع سابق، ص ٥.

[٢]- موسوعة أ. الجندي (محاولة لبناء منهج إسلامي متكامل)، ٤ / ٦٣.

ودعوتهم إلى التخلي عن علامات الإعراب هو في حقيقته طعن للفصاحة العربيّة وتهديد لبلاغتها التي لا تكون من دون الاعتماد على النحو العربيّ في صورته التي انتهى إليها علماء النحو.

فضلاً عن أنّ استبدال العاميّة بالفصحى هو في حقيقته قضاء مبرم على البلاغة والفصاحة العربيّة، فإذا كنا قد انتهينا إلى أنّ التخلي عن النحو العربيّ يقضي على الفصاحة العربيّة - وهو فرع من فروعها - فإنّ العاميّة التي تتخلى عن كلّ شيء فصيح تعدّ هدمًا لكلّ صرح بلاغيّ تقوم عليه اللغة العربيّة، لأنّها تفترض التخلي عن كلّ ما يمتّ للعربيّة الفصحى بصلة، وهنا تكمن خطورة الدعوة إلى العاميّة وإحلالها محلّ اللغة العربيّة الفصحى.

ولأدراك أهميّة التكامل بين فروع اللغة العربيّة مجتمعة في عمليّة الإفصاح والبلاغة نقف عند العلامة عبد القاهر الجرجاني في كتابيه: أسرار البلاغة ودلائل الإعجاز، «فإنّ مباحث الإمام عبد القاهر قد مزجت بين هذه الفنون مزجاً حكيماً، فكانت (بلاغة)، حتّى النحو والصرف اللذين هما الآن فنّان مستقلّان، فإنّهما في مباحث الإمام عبد القاهر من الروافد التي أسهمت في تكوين (كوثر) البلاغة بما فيه من صفاء وعذوبة وحياء»^[١]. هكذا كان ينظر أعلام البلاغة في اللغة العربيّة، وهكذا ينبغي أن ننظر، وأن نعي جيّداً المخطّط الذي يحاول أن يمرّره المستشرقون من خلال مناداتهم للعاميّة وحرهم الضروس من أجلها.

ومثلاً شكّ فيه أن القرآن يحتوي على أسرار بلاغيّة - فضلاً عن أسرار اللغويّة - لا يدركها إلا المتمرّس العالم بها، ومن ثمّ فإنّ الدعوة للعاميّة واتهام اللغة العربيّة الفصحى تعدّ مقدّمة لمحاولة القضاء على البلاغة العربيّة المرتبط وجودها بوجود اللغة الفصحى ذاتها، بل إنّ ذلك يعدّ مقدّمة لنتيجة يريدتها الاستشراق وابتوئها تحقيقاً لأهداف مريبة، وهي القضاء على بلاغة القرآن الكريم المتضمّنة في آياته وكلماته وعباراته.

[١] - عبد العظيم المطعني، المجاز في اللغة والقرآن بين الإجازة والمنع، القاهرة، مكتبة وهبه، ١/ ٢٩٦.

وهذا يفسر لنا لماذا كان العلامة عبد القاهر الجرجاني قد ناط الإعجاز في القرآن الكريم ببيانه، فالبلاغة التي يعالجها هي بالأساس بلاغة القرآن الكريم، أي بلاغة القول المعجز^[١].

إنّ الفصاحة في اللغة العربيّة لا تنشأ عن اللفظ بمفرده ولا عن المعنى بمفرده، ولا عن الأسلوب بمفرده أو الصياغة النحويّة فقط، بل إنّ الفصاحة هي مزيج من هذه الأمور كلّها، ومن هنا تنشأ الفصاحة وتستبين البلاغة التي تقوم عليها اللغة العربيّة، وهذا يعني أنّ دعوة الاستشراق إلى التخلّي عن علامات الإعراب إنّما هي طعنة خنجر للفصاحة والبلاغة في آن، كما أنّ دعوته إلى إحلّال الحروف اللاتينيّة مكان الحروف العربيّة تنتهي إلى النتيجة ذاتها، أمّا دعوتهم إلى العاميّة فهي تمثّل قضاءً مبرماً على البلاغة والفصاحة بصفة عامّة. ويعدّ القرآن الكريم النموذج الأعلى للفصاحة والبلاغة، وهو لم يتّصف بذلك بناء على اللفظ فقط أو المعنى فقط، أو البيان بمنأى عن النظم، وإنّما سرّ إعجاز القرآن اللغويّ وسرّ فصاحته إنّما تكمن في نظمه.

ومن ثمّ فإنّ للعاميّة خطورة كبيرة على اللغة الفصحى، وقد فصل الدكتور شوقي ضيف ذلك في كتاب له حمل عنوان: تحريفات العاميّة للفصحى في القواعد والبيانات والحروف والحركات^[٢]. هو كما يبدو من العنوان يؤكّد على خطورة اللغة العاميّة المحليّة على اللغة الفصحى، ولنا أن نقول أيضاً إنّ القضاء على القواعد والبيانات والحروف والحركات لا يصبّ في النهاية في صالح البلاغة العربيّة، التي تستمدّ قوّتها ووجودها من هذه الجوانب الأربعة، فضلاً عن جوانبها الذاتية الخاصّة بها والتي تعطيها سميتها البلاغيّة.

وتذهب بعض الدراسات أنّ استعمال العاميّة في التدريس من أهمّ أسباب

[١]- إبراهيم محمّد عبد الله الخولي، مقتضى الحال بين البلاغة القديمة والنقد الحديث، رسالة دكتوراه، جامعة الأزهر، ١٩٧٨م، ص ٦٢.

[٢]- انظر: شوقي ضيف، تحريفات العاميّة للفصحى في القواعد والبيانات والحروف والحركات، القاهرة، دار المعارف، ١٩٩٤م.

الضعف اللغوي، ويرجع هذا إلى أن العامية ضعيفة في مادتها، فقيرة في ألفاظها، وأن من دأبها التهاون في التعبير، وهذا يؤدي إلى تهاون في التفكير، وهذا التهاون تنشأ عنه عادات لغوية رديئة، وينبني عليه الكسل العقلي، ولا يرى الكثير من المعلمين خطورة في استعمال العامية والتدريس بها، ولذا يعتمدون عليها سواء أكان ذلك في المرحلة الجامعية أو ما قبلها، فتراهم في كثير من البيئات العربية لا يستخدمون الفصحى في قاعات الدرس جهلاً أو ازدراءً، ويرجع المعلم أسباب لجوئه للعامية بهدف تقريب المعنى للتلميذ باعتبارها (العامية) سهلة الفهم على الفصحى^[١]. وهذا كله يصب في غير صالح البلاغة العربية؛ لأن العربي إذا توارت لغته الفصحى خلف غياهب العامية، فأنتي يمتلك ناصية اللغة؟! وأنتي يلم بمستوى أعلى منها وهو المستوى البلاغي؟!!

وبالنظر إلى فوائد البلاغة العربية نجد أن منها ما يصب في اتجاه معرفة معاني القرآن وأسراره التعبيرية والبيانية، والكشف عن جمالياته ودقة نظمه، فهل العامية التي يريدونها المستشرقون بديلاً لها تستطيع أن تؤدي هذا الدور؟! وهل في الاستغناء عن القواعد الإعرابية معرفة لمعاني القرآن ونظمه وجمالياته؟! أم هل في استبدال الحروف اللاتينية بالحروف العربية ما يمكننا من ذلك؟! بالطبع لا؛ لأن في أطروحات الاستشراق هنا طعناً غائراً لهذه الفوائد على الصعيد القرآني. إن البلاغة هي الأداة لمعرفة الإعجاز اللغوي في القرآن، فهو العلم الذي يبوح بأسرار هذا الكتاب العظيم، وما نظن أن علماً من علوم العربية أفاد في الكشف عن هذا الإعجاز كما أفاد علم البلاغة؛ كونه كتاباً في قوة البلاغة والفصاحة وأوجهها، ولا تنتهي عجائبه ولا تفنى بدائعه، خاصة إذا كان الأمر يتعلق بمن يحبون الغوص في أعماقه كي يستخرجوا منه كنوزه؛ لذا كان في حاجة إلى علم يستطيع استكشاف هذه القوة ويعلن عنها. هذا يعني أن استبدال العامية بالفصحى له أضراره البليغة

[١]- انظر: وليد علي الطنطاوي، بحث في فقه اللغة، قسم اللغة العربية، كلية اللغات جامعة المدينة العالمية شان - علم ماليزيا

eltontouly@mediu /edu. my

وانظر: طيب عمارة فوزية، اللهجة العامية وتأثيرها على التعليم، مجلة أفلام الهند، مجلة إلكترونية فصلية، السنة الثانية، العدد الثالث، يوليو / سبتمبر، ٢٠١٧ م.

على اللغة في القرآن الكريم؛ لأنّ هذا الاستبدال سوف يقضي على الصلة اللغويّة والبلاغيّة بين المسلم والقرآن، فإذا مرّ الزمن شيئاً فشيئاً جهل المسلم لغته الفصحى واستنكر بلاغتها، ولم يكن في استطاعته فهم ما في القرآن الكريم من إعجاز تحار له العقول، وهنا مكمّن الخطورة.

ومن جانب آخر فإنّ المتأمّل في معاني ألفاظ القرآن الكريم ودلالاتها وأحكامها لا بدّ من أن يكون ملماً بعلم البلاغة وقواعده، فالقرآن أسلوب معجز يمتلئ باختلاف الصور البلاغيّة، ومن ثمّ كان من المهمّ الإمام بذلك، ولن يتحقّق هذا الإمام إذا اتخذنا من العاميّة لساناً ننطق به، فالقرآن يحوي تكراراً وحذفاً خاصّة في مجال القصص القرآنيّ، وهما صورتان لهما أغراضهما البلاغيّة في القرآن الكريم، ومن ثمّ فلا بدّ للمتأمّل في القرآن أن يمتلك هذه الأدوات التي لا تستطيع أن تقدّمها له أيّ من اللغات العاميّة الدارجة.

هذا يعني أنّ الدعوة للعاميّة تمثل إضعافاً لعلاقة الإنسان بالقرآن فهماً وتدبّراً، إضعافاً لفهمه الصور البلاغيّة المتضمّنة فيه، ففهم آيات القرآن في حاجة إلى معرفة البلاغة العربيّة، والقارئ للقصص القرآنيّ وأحداث الأمم السابقة لن يستطيع فهمه حقيقة الفهم دون الإمام بالبلاغة، فقارئ القرآن في حاجة إلى البلاغة، والمتدبّر للقرآن في حاجة إليها، كذلك الفقيه والمفسّر في حاجة إليها حتى يقوم بدوره. هذا كلّه لن يتحقّق إلّا في وجود اللغة العربيّة الفصحى التي تقوم على البلاغة والفصاحة والبيان، فبإقرار العاميّة إقرار على إعدام الفصاحة والبلاغة والبيان.

ومن فوائدها أيضاً أنّ لها القدرة على تنمية الذوق اللغويّ للتمييز بين الجيّد والرديء من الكلام، وهذه من أهمّ ما تقدّم لنا البلاغة، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا هل تمكّنا العاميّة المحليّة في أيّ قطر عربيّ من ذلك؟! هل تستطيع العاميّة أن تنمّي فينا القدرة على التمييز بين الجيّد والرديء كما في اللغة العربيّة الفصحى ببلاغتها وفصاحتها؟! أظنّ أنّ الأمر على خلاف من ذلك تماماً. خاصّة أنّ العاميّة لغة دارجة لا تنمي في الإنسان القدرة على هذا التمييز، كونها تغوص في بحر من الرداءة، فكيف يستفاد منها في تنمية القدرة اللغويّة، ففاقد الشيء لا يعطيه.

الخاتمة

دعا المستشرقون كما قلنا للغة العامية، ولكن لماذا؟ الإجابة لأنهم كانوا يتقصون من قيمة الفصحى ويتهمونها اتهامات باطلة، فقد خططوا أولاً زاعمين عدم مواكبتها للعصر، ثم محاولة الانتقاص من النحو العربي أصالة وتقعيداً ثانياً، ثم الدعوة ثالثاً إلى استبدال الحروف اللاتينية بالحروف العربية، فما كان من سبيل حتى تكتمل أركان النيل من اللغة العربية الفصحى إلا الدعوة الصريحة إلى العامية. ومن ثمّ أجهوا إلى العامية بزعم أنّها أكثر قدرة على الوفاء بمتطلبات الإنسان لغوياً من العربية الفصحى. وقد بينا في السطور السابقة كيف كان ولهم سبيتا ووليام ولكوكس من أولئك الداعين إلى إحلال العامية محلّ الفصحى، والتمسك بها كلغة تحدّث وكتابة.

لقد قادنا هذا البحث إلى إنّ أهداف المستشرقين وغاياتهم تتلخّص في صنع جدار عازل بين القرآن واللغة الفصحى باعتبارها اللغة التي نزل بها، فإذا ما صُنِع هذا الجدار جاء اليوم الذي يكون فيه القرآن مهجوراً أو غير مفهوم نتيجة إهمال الفصحى، فتصير الفصحى كغيرها من اللغات المندثرة كالعبرية واللاتينية والآرامية، لكن لأنّ وجودها مرتبط بالقرآن ذاته فإنّها لغة خالدة.

لكن من المهمّ أن ندرك أنّ اللغة العربية الفصحى ظلّت وسوف تظلّ صامدة أمام هذا المدّ الاستشراقي الذي يزداد يوماً بعد يوم؛ لأنّ العربية لغة القرآن ومحفوظة بحفظه سبحانه لقوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ (الحجر: ٩)، وسوف تظلّ العربية الفصحى قائمة ما دام القرآن محفوظاً في الصدور متلوّاً باللسان، وسوف يظلّ إلى يوم الدين. ومن ثمّ فحفظ اللغة العربية من لوازم الدين ذاته، فهي لازمة من لوازم الدين وباقية ببقائه، وما دام ربّ العالمين قد قضى بحفظه، فهي مشمولة أيضاً بهذا الحفظ وناجحة عنه.

ومن ثمّ نفهم أنّ نظرة المستشرقين للغة العربية الفصحى لا تختلف عن نظرتهم

لأيّ لغة قديمة، وهي نظرة مبنية - في التحليل الأخير - على اتّهام اللغة العربيّة بالقصور عن أداء مهامها، وهذا فيه خطأ كبير. فاللغة العربيّة الفصحى ليست لغة قاصرة عن أداء مهامها كما يحاول أن يوهمنا المستشرقون، بل هي لغة الكتابة والمكاتبات الرسميّة، واللغة التي يتحدّث بها قطاع كبير من المثقّفين والمفكرين، حتّى أولئك النفر الذين يجيدون العربيّة العاميّة ولا يجيدون العربيّة الفصحى لا يخرج لهم كتاب أو إنتاج ما إلّا وفق الثانية، وهذا كلّه من باب التأكيد على وجود اللغة العربيّة الفصحى حيّة متداولة.

لائحة المصادر والمراجع

١. إبراهيم محمد عبد الله الخولي، مقتضى الحال بين البلاغة القديمة والنقد الحديث، رسالة دكتوراة، جامعة الأزهر، ١٩٧٨م.
٢. إسماعيل عمارة، بحوث في الاستشراق واللغة مؤسّسة الرسالة- دار البشير، ط أولى ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.
٣. أنور الجندي، الفصحى لغة القرآن، لبنان - بيروت، دار الكتاب اللبناني، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
٤. الرافي، وحي القلم، راجعه واعتنى به درويش الجويدي، لبنان - بيروت، المكتبة العصريّة، دون تاريخ.
٥. رشيد عبد الحميد العبيدي، البحث اللغوي وصلته بالبنوية في اللسانيات، مجلة الآداب بالجامعة المستنصرية- بغداد، العدد الثاني عشر، ١٩٨٥م.
٦. ستيكيتش، العربيّة الفصحى الحديثة (بحوث في تطور الألفاظ والأساليب)، ترجمة: محمّد حسن عبد العزيز ١٩٨٥م.
٧. شوقي ضيف، تحريفات العاميّة للفصحى في القواعد والبيان والحروف والحركات، القاهرة، دار المعارف، ١٩٩٤م. وليد علي الطنطاوي، بحث في فقه اللغة، قسم اللغة العربيّة، كلية اللغات جامعة المدينة العالميّة شان - علم ماليزيا

eltontouly@mediu /edu.my

٨. طيب عمارة فوزية، اللهجة العاميّة وتأثيرها على التعليم، مجلّة أقلام الهند، مجلّة إلكترونيّة فصليّة، السنة الثانية، العدد الثالث، يوليو - سبتمبر، ٢٠١٧م.
٩. عبد الحكيم درقاوي، اللهجات المحليّة.. هل تصلح للتدريس؟ على الرابط التالي:

https://www.arabiclanguageic.org/print_page.php?id=

١٠. عبد العظيم المطعني، المجاز في اللغة والقرآن بين الإجازة والمنع، القاهرة، مكتبة وهبه.

١١. عبد الله أحمد خليل إسماعيل، قراءة جديدة في قضيّة الدعوة إلى العاميّة، مجلّة الجامعة الإسلامية، المجلد الخامس - العدد الثاني، ١٩٩٧ م.

١٢. عصام فاروق، موقف المستشرقين من العربيّة الكلاسيكيّة، مقال منشور بموقع الألوكة، بتاريخ ٣١ / ٨ / ٢٠١٦ م، على الرابط التالي:

<https://www.alukah.net/culture/0/106976/>

٣١. - عمر فروخ، القومية الفصحى، بيروت، دار العلم للملايين، الطبعة الأولى، ١٩٦١ م.

١٤. فاطمة هدى نجا، نور الإسلام وأباطيل خصومه، دار الإيوان، الطبعة الأولى، ١٩٩٣ م.

١٥. محمد عبد العليم دسوقي، موروثنا البلاغيّ والأسلوبية الحديثة.. دراس وموازنة، القاهرة، طباعة ونشر دار اليسر، بدون.

١٦. مصطفى صادق الرافعي، وحي القلم، بيروت، الطبعة الثالثة، الجزء ٣.

١٧. موسوعة أ. الجندي (محاولة لبناء منهج إسلامي متكامل)، القاهرة، دار الأنصار للطبع والنشر - مطبعة التقدّم، دون تاريخ، ١٠٨، ١٠٩.

١٨. نايف خرما، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب عالم المعرفة، سبتمبر، ١٩٧٨ م.

١٩. نفوسة زكريا سعيد، تاريخ الدعوة إلى العاميّة وآثارها في مصر، الطبعة الأولى، ١٣٨٣ هـ / ١٩٦٤ م.